

اللأواء، وتلك شروط مقنوعة عليه، ومحفة مستكلمة لديه. وليس للكاتب... اشتراط شيء من ذلك، بل يناله الاستبطاء عند أول الزلة وأن أكدى ويردك العدل بأول هفوة وإن لم يرحن تجب للبعد استزادة السيد بالشكوى، والاستبدال بما إذا انتهى. وليس للكاتب تقاضى فائته إذا أبطأ، ولا التحول عن صاحبه إذا التوى. فأحكامه من أحكام الأرقاء، ومحلّه من الخدمة محل الأغبياء. ثم هو مع ذلك فى الذروة القصوى من الصلف، والمنام الأعلى من البندخ ٢ وفى البحر الطامى من التيه والسرف. يتوهم الواحد منهم إذا عرض جبهته، وطول ذيله، وعقص على خده صدغه، وتحدث الشابورتين على وجهه، أنه المتبوع ليس التابع، والمليك فوق المالك. ثم الناس فيهم إذا مطيء مقعد الرئاسة، وتورك مشورة الخلافة، وحجزت السلة دونه وصارت الدواة أمامه، وحفظ من الكلام فتيقه، ومن العلم ملحه، وروى لبزجمهر أمثاله، ولأردشير عهده، ولعبد الحميد رسائله، ولابن المقفع أدبه، وصير كتاب مزدك معدن علمه، ودفتر كليله ودمنه كتر حكمته، أنه الفاروق الأكبر فى التدبير، وابن عباس فى العلم بالتأويل، ومعاذ بن جبل فى العلم بالحلال والحرام، وعلي بن أبى طالب فى الجرأة على القضاء والأحكام، وأبو الهنديى العلاف فى الجر والطفرة، وإبراهيم بن سيار النظام فى المكامنات (كذا بالأصل) والمجانسات، وحسين النجار فى العبادات والقول بالإثبات، والإصمعى وأبو عبيدة فى معرفة اللغات والعلم بالأنساب، فيكون أول بدوه الطعن على القرآن فى تأليفه، والقضاء ص ٤٣ عليه بتناقضه.

ثم يظهر فيه ظرفه بتكذيب الأخبار، وتهجين من نقل الآثار، فإن استرجع أحد أصحاب الرسول ﷺ فقل عند ذكرهم شدة، ولوى عن محاسنهم كشحه وإن ذكر شريح جرحه، وإن نعت له الحسن استثقله، وإن